حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٩٤) ٢٣ /٦/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (94) 23/6/2013

أصدقاء سوريا يتخذون قرارات سرية لتغيير الوضع الميداني

الجيش الحر يستلم أسلحة حديثة..ويبدأ «القادسية»

البديل :

استلم الجيش السوري الحر أولى دفعات السلاح الحديث بعد قرار عدة دول عربية وغربية تسليح الثوار، وهو الأمر الذي دعا إليه اجتماع «أصدقاء سوريا» في الدوحة السبت.

وأعلن الجيش الحر عن تلقيه دفعات من «الأسلحة الحديثة» التي من شأنها أن «تغير شكل المعركة» وسط مشاورات استخباراتية وعسكرية بين تركيا والولايات المتحدة حول أفضل السبل لإيصال المساعدات على الرغم من مشروع قانون تقدم به أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي يمنع تسليح المعارضة السورية أميركياً، فيما أبدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استغرابه من تسليح المعارضة السورية التي تضم «جماعات إرهابية» وحذر من فراغ بعد رحيل الرئيس السوري بشار الأسد.

واتفق وزراء من ١١ دولة لمجموعة أصدقاء سوريا على «أن يتم على وجه السرعة تقديم كل المواد والمعدات اللازمة إلى المعارضة على الأرض. كل بلد بطريقته حتى تتمكن المعارضة من صد الهجمات الوحشية للنظام وحلفائه.» وقال الوزراء إن الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراع والتدخلات الخارجية "تعرض للخطر وحدة سوريا وتؤدي إلى توسيع الصراع" في أنحاء المنطقة.

وأكد الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء القطري، أنّ الاجتماع اتخذ "قرارات سرية" لتغيير الوضع على الأرض، مشيراً إلى أن تسع دول في المجموعة متفقة على الدعم العسكري من خلال المجلس العسكري للجيش السوري الحر.

ميدانياً، بدأ الثوار هجوماً في مدينة حلب من أجل السيطرة على الأحياء الغربية من المدينة في «معركة القادسية». وتضم الأحياء الغربية أكاديمية الهندسة العسكرية ومبنى المخابرات العسكرية، ويأتي ذلك بعد أن تمكنت المعارضة في جبهة البلدة القديمة لحلب من تحقيق تقدم في الأيام القليلة الماضية من خلال إحكام سيطرتها على حي العقبة بكامله وأجزاء كبيرة من حي العواميد.

وقصفت القوات الموالية للنظام حي القابون في شمال شرق دمشق تمهيداً لاقتحام الحي، في وقت حذر المجلس الوطني السوري من أن حياة ٤٠ ألف سوري من السكان في خطر بسبب استمرار الحصار الذي تفرضه قوات النظام مدعومة من حزب الله.

في الأردن، أبقت الولايات المتحدة نحو ٧٠٠ جندي بعد مناورة أجرتها هناك. جاء هذا بعد أن قررت واشنطن سابقا ترك صواريخ باتريوت وطائرات حربية هناك.

رأي البديل- سجون الهيئة الشرعية

لم تكن مخيلة السوريين تتصور أن محاكمها في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ستكون على شاكلة الهيئات الشرعية، كما هي الآن في حلب والرقة، وإن كانت هذه الهيئات قد تشكلت كما جاء عند انطلاقتها لضبط وتنظيم القانون في «المدن المحررة»، لكنها اليوم تمارس سلطات لا تمت بصلة لضبط النظام، ويقوم عناصرها بأعمال من شأنها أن تخل بمدنية الحياة السورية.

تبرأت الهيئة الشرعية من قتل الطفل محمد قطاع «سلمو» في بيان لها، لكن البيان لا يستطيع نفي شهادات الشهود من عين المكان، والتي تؤكد أن عناصر الهيئة الشرعية أخذوا الطفل بائع القهوة، وعذبوه، ومن ثم أعادوه، وقاموا بقتله في المكان نفسه الذي أخذوه منه، وذلك بحجة أنه كفر بالدين، وذلك لرفضه بيعهم القهوة من دون مال، قائلاً :»لو نزل النبي محمد ما رح بيعه بالدين».

في الرقة أيضاً تظاهر الأهالي خلال الأسبوع الماضي ضد الهيئة الشرعية، وطالبوها بالإفراج عن المعتقلين لديها، وبثت مواقع التواصل الاجتماعي صور المظاهرة، وفيها تبدو إحدى الفتيات الصغار وهي تطالب بالإفراج عن والدها المعتقل مع رفاقه منذ أكثر من شهر، وتقول الفتاة إن «والدها كان ممن وقفوا ضد النظام فلم تعتقله الهيئة».

نبدو وكأننا نعيش منَ جديد عصر محاكم التفتيش في "المناطق المحررة" حيث يحاكم الناس بقوانين دينية، وحيث لا يجد المتهم من يدافع عنه، ويمكن أن يجلد، ويسجن، أو يعدم، وذلك بتهمة مخالفة الشريعة.

خرج السوريون في ثورتهم ضد نظام اتسم بقضاء فاسد، يُحكم فيه للأقوى من أصحاب المال والنفوذ والسلطة، ويخسر فيه البسطاء حقوقهم، ويهان فيه المعتقل، خاصة إذا كان أحد معتقلي الرأي، وكانوا يحلمون بقضاء مستقل وعادل، وبدولة القانون والحريات، ولم يأتِ في مخيلتهم أنهم بعد التخلص من النظام سيحكمون من خلال محاكم شرعية.

المعركة من أجل تغيير النظام لم تنته، ومع ذلك فإن خروج بعض المدن من قبضة النظام كان يمكن أن يشكل مثالاً يحتذى به للسوريين، بحيث يكون هناك قضاء مدني نزيه، لا يخضع لإرادة الكتائب والألوية، وكان المطلوب من تلك التشكيلات العسكرية أن تكون الضامن لنزاهة القضاء، لا أن تكون السبب في تأخره، وفي إعادة إنتاج قيم الاستبداد من جديد.

«الحر» يتهمها بتخزين السلاح بدلاً من قتال النظام وتهريب النفط إلى تركيا

مقاتلون: لن نرضخ لـ «الدولة الإسلامية» لأنها تضر بالثورة وتفرض ديكتاتورية جديدة

■ حلب- خاص "البديل":

ترددت أنباء في الأيام القليلة الماضية حول خلاف بين القوى الموجودة في ريف حلب الشمالي، وتناقل بعض الناشطين أخباراً تتحدث عن نزاع بين ما يسمى الدولة الإسلامية للشام والعراق مع بعض الكتائب والألوية في الريف الشمالي ، وقيل إن الخلاف سببه الصهاريج التي تقوم بتهريب مادة الديزل (المازوت) ومادة النفط الخام عبر ريف حلب الشمالي إلى تركيا، حيث أكد ناشطون أن الخلاف تطور إلى بعض المناوشات وهو قابل لأن يصبح اشتباكاً دموياً ، والسبب في ذلك أن الدولة الإسلامية تفرض ضرائب على مرور هذه الصهاريج وعبورها إلى تركيا ، بينما ترى بعض الكتائب والألوية أنها الأحق بهذه الضريبة وتحصيلها، علماً أن الأمر كله غير شرعي أصلاً، فما يتم تهريبه خارج البلاد يحتاجه الشعب السوري، وبدل أن تقوم الدولة الإسلامية بمنع ذلك تقوم بالتنازع على الرشاوى المحصلة من موضوع التهريب .

كل ما سبق يشاع ويحكى بين النشطاء في حلب ، وللوقوف على حقيقة الأمر التقت «البديل» أحد أهم القادة العسكريين في ريف حلب الشمالي والمدعو علي بلو الذي أوضح الأمور، وأكد أن ما يحدث في الحقيقة مختلف تماماً عن ما يشاع ويحكى به يومياً ، وقال "إن الذين يلقبون أنفسهم بالدولة الإسلامية هم أشخاص بعيدون كل البعد عن الإسلام وعن الثورة وعن الشعب السوري، لقد كان لهم الكثير من التأثيرات السلبية على ثورتنا، وأهمها أنهم حصلوا على كميات كبيرة من السلاح الذي يصل إلى مقاتلي الجيش الحر ولم يستعملوا هذا السلاح في معارك ضد النظام، بل كدّسوا لديهم ترسانة متنوعة من الأسلحة المهمة، ونقلوا الكثير من الأسلحة وأدخلوها إلى العراق بحجة أنهم دولة واحدة للشام والعراق، فقد كان لهم تأثير كبير في تأخير تحرير مدينة حلب، وارتفاع أسعار السلاح والذخيرة وفقدهما وندرة توفرهما لدى الكتائب المقاتلة، وهم بذلك يتحملون مسؤولية مئات الشهداء الذين سقطوا في الفترة الأخيرة».

يضيف علي بلو : كل ذلك ولم نحاول أن نصطدم معهم، لأننا لا نريد أن نفتح جبهة أخرى حالياً، بل نريد أن نوجه كل طاقاتنا إلى النظام وأذياله فقط ، لكنهم تمادوا في ذلك وبدأوا يسيطرون على مناطق المدنية ويهددون أهلها، ومنذ فترة قتلوا طفلاً في حلب بتهمة أنه كافر ويستحق القتل، كل هذه السلوكيات تدفعنا للاصطدام معهم، ولن نسمح لهم بالتمادي أكثر من ذلك، فهؤلاء ليسوا من كوادر الثورة السورية، بل ليسوا سوريين أيضاً، ولم يقدموا لنا أي شيء، وإنما قدّموا للنظام خدمة كبيرة، حيث جعلوا المجتمع الدولي يعتقد أننا جنود لتنظيم لقاعدة، علماً أننا لا نتبع لأحد ، نحن نتبع لسورية، وهدفنا تحريرها من الاحتلال الأسدي.

يقول (بلو) أن الكثير من الكتائب قررت مواجهتهم وإيقافهم عند حدهم، وطردهم من ريف حلب والمدينة أيضاً، وهنالك العديد من الكتائب وحتى جزء من جبهة النصرة يقفون معنا ضدهم، لما صدر عنهم من سلوكيات لا تخدم إلا النظام ، وبالتالي هم يعملون لصالحه ويحق لنا قتالهم وطردهم، «انتهى زمن السكوت والحفاظ على وحدة الصف، لن يكون الصف موحداً وفيه أشخاص أتوا من خارج سورية بحجة الجهاد لنتفاجأ أنهم أتوا للسيطرة على المواطنين وإقامة دول لهم وحكم الناس بالحديد والنار، لن نخرج من تحت ديكتاتورية بشار الأسد لنقع تحت دكتاتوريتهم ، ولن نسمح لمن يجلد مواطناً لأنه يدخن بأن يحكمنا ويقرر مصيرنا، لقد جلدوا في الرقة شاباً لأنه جالس مع خطيبته في الحديقة ، تصوروا ... سنقاتلهم حتى لو سبق ذلك إسقاط النظام وإن لم يكن كذلك فبعده» .

يرى بعض الناشطين أن المقاتلين الأجانب الذين دخلوا سورية أصبحوا عبئاً على الثورة السورية والشعب السوري ، يحدثنا حول ذلك عبد الرحمن سليمان وهو أحد الناشطين الإعلاميين فيقول : منذ أن بدأ الحراك المسلح في سورية بدأ يظهر بعض القادة الموجودين مسبقاً في سورية، أشخاص معروفون بالنسبة لنا ويقيمون بيننا منذ سنوات، لكنهم من أصل غير سوري، وقاموا بتشكيل ما يسمى جبهة النصرة ، وحينها كانت مجرد تسمية لا أكثر، مثلها مثل باقي المسميات لألوية وكتائب الجيش الحر، انضم إليها الكثير من شبابنا، لكننا فوجئنا بعد فترة أن عدداً لا بأس به من المقاتلين

الأجانب بدأوا يدخلون سورية ويلتحقون بجبهة النصرة، وسرعان ما يصبحون قادة وأمراء في الجبهة، هؤلاء القادة وفي منتصف العام الماضي أصبحوا يسيطرون على الجبهة، وذلك بشجاعتهم في المعارك وسلوكهم الحسن، فقد أحب الناس هؤلاء لدرجة أن بعض المواطنين قاموا بتزويجهم بناتهم و أخواتهم ، وفي مجتمعنا العاطفي يكفي المرء أن يجد رجلاً متديناً حتى يقتنع به ويعلن ولاءه له ، انتشر مقاتلو الجبهة في مختلف المناطق السورية، وقاموا بالكثير من العمليات النوعية المتميزة التي كبدت النظام الكثير من الخسائر، مما زاد في شعبيتهم، وعُرفوا على أنهم الفصيل الأقوى والأنظف بقياداته وعناصره.

يضيف سليمان: وقفت فئة من المجتمع ضدهم، واحتجت على أسلوب عملهم في التفجيرات التي تتسبب بأضرار فادحة للنظام، وتتسبب أيضاً باستشهاد العديد من المدنيين أحياناً، وأصبحت جبهة النصرة موضع نزاع حتى بين المواطنين المؤيدين لها والمعارضين لوجود مقاتلين أجانب أصلاً، إلى أن فوجئ الناس منذ مدة ببيان منسوب إلى أبو محمد الجولاني قائد الجبهة يعلن فيه ولاءه لتنظيم القاعدة ولأيمن الظواهري ، تبعه بيان آخر مباشرة للبغدادي يعلن إقامة الدولة الإسلامية للشام والعراق، وعملياً فإن العناصر التابعين للدولة الإسلامية هم ممن دخلوا سورية تحت مسمى جبهة النصرة ، وقد قام هؤلاء بإعلان دولتهم والانتشار في مناطق عديدة من حلب وريفها والرقة أيضاً كونها مدينة محررة. المشكلة تكمن في أنهم يحاولون أن يسيطروا على مناطق خاصة بهم ويخضعون المواطنين فيها لقوانينهم ، وقد أصبح وجودهم عبئاً على المواطن السوري، خاصة في شمال البلاد، فالسوريون بغالبيتهم مسلمون وسطيون ولا يقبلون أي فكر متشدد ، حتى أنه حدث انشقاق وخلاف بين عناصر جبهة النصرة والتي هم أصلاً منها حول سلوكيات عناصر الدولة الإسلامية، وهنالك بعض الخلافات الآن بين جبهة النصرة والدولة الإسلامية لما يراه قادة النصرة أن هؤلاء انحرفوا عن سبب وجودهم الحقيقي، وهو محاربة النظام السوري، بل تركوا ذلك واتجهوا لبناء نفوذ مدني .

يخبرنا عمر عبد اللطيف وهو أحد مقاتلي الجيش الحر أن بعض أبناء المناطق التي يسيطر عليها ما يسمون أنفسهم الدولة الإسلامية للشام والعراق قد بدأوا يشعرون بخطر هؤلاء ويرفضون أن يتخلصوا من دكتاتور واحد ليقعوا تحت حكم عدد كبير من الديكتاتوريين، وخاصة أبناء ريف حلب الشمالي وغيرها من البلدات والمدن التي كانت أول من ثار ضد النظام، وحسب الناشط عمر فإن الثورة لن تتأخر ضد « ممن يرغبون بإقامة ديكتاتورية من نوع جديد تطبق على صدور العباد، وتتحكم بحياتهم ونمط معيشتهم، وأسلوب حياتهم».

يؤكد الناشط عمر ل "البديل" أن عناصر الدولة الإسلامية يقومون بالكثير مما يضر بالثورة وبالشعب السوري، ويتهمهم أنهم ينقلون الكثير من الأسلحة والذخائر إلى العراق ، يقول عمر : لقد ثبت أنهم يقومون بنقل سلاحنا إلى العراق ، بدل أن يحاربوا به النظام ، لقد أرسلوا كميات كبيرة، وقد أدى ذلك على ارتفاع أسعار السلاح والذخيرة بسبب النقص الذي حدث في كمية الأسلحة، فما يحصلون عليه من غنائم يتم إرسال الجزء الأكبر منه ، وحجتهم في ذلك أن العراق والشام دولة واحدة، وأنه من الطبيعي أن تتشارك مناطق الدولة كل شيء، وقد "وصل سعر طلقة الكلاشنكوف إلى ٢٠٠ ليرة سورية بسبب ما يقومون به، بعد أن كان سعرها لا يتجاوز ٧٥ ليرة، وقس على ذلك في كل أصناف العتاد والسلاح» .

ويتابع عمر « الشعب السوري ليس بحاجة إلى مقاتلين أجانب، ولديه الكثير من الرجال الأبطال والمقاتلين الأشداء، وما يحتاجه السوريون هو السلاح فقط لإسقاط النظام المجرم ، ومن دخل سورية من مقاتلين أجانب لم يكن إلا عبئاً على الثورة والشعب السوري» ، ويقول : «إن كل هؤلاء المقاتلين في حلب عددهم يقل عن خمسة آلاف، وكان من الممكن أن يُستبدلوا بمقاتلين سوريين من أبناء المناطق التي تدور فيها المعارك ، معظم المقاتلين الأجانب من الشيشانيين الذين يتدفقون منذ بدء الحراك المسلح، كما أنه يوجد بعض المقاتلين من جنسيات عربية ، مثل المصريين والسعوديين ، نحن نشكر كل من أتى ليساندنا ويساعدنا في محاربة النظام وفقط ، أما من جاء ليعيد تأهيلنا ويغير شكل مجتمعنا فنخبره أنه سيفشل بالتأكيد ، ولا مجال لأي جهة أن تفرض فكرها على الشعب السوري الذي قدم أكثر من ١٠٠ ألف شهيد لأجل حريته ، فكيف سيرضى أن يسيطر بضعة آلاف عليه ويحاولون إرساء فكر القاعدة في المنطقة؟ ، لن نناقش فكرهم إن كان صحيحاً أو خاطئاً، لكننا مقتنعون بحياتنا، وبالأسس الدينية الوسطية التي عشنا عليها، والتي تقوم على المحبة والتسامح ، نحن تعلمنا أن (الدين النصيحة) ولم ينتشر الإسلام إلا بالكلمة الطيبة» .

بعض الناشطين وجهوا أصابع الاتهام لمن يطلقون على أنفسهم الدولة الإسلامية في الشام والعراق بالكثير من الجرائم التي تحدث، وآخرها قتل الطفل محمد قطاع في حلب ، والذي انتشرت الكثير من القصص حول مقتله، ويرى الناشطون أن قتله كان مجرد تهديد واضح للمواطن الحلبي، ورسالة تقول له: «أنك ستعيش وفق قوانيننا أو سيكون مصيرك كمصير هذا الطفل الذي تلفظ بعبارة تعتبرها قوانيننا كفراً فتم قتله فوراً» ، وعلى أثر هذه الحادثة أصدرت بيانات متعددة تدين هذا السلوك وتعتبره جريمة نكراء ومن أهمها بيان صدر عن جبهة النصرة وبيان صدر عن الهيئة الشرعية ، وقد اعتبر البعض أن هذه الجريمة هي من صنع النظام، وذلك لتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن حلب قد خرجت عن سيطرة النظام لتقع تحت سيطرة المتطرفين، وبكل الأحوال يعتقد الناشطون أن من قام بهذا العمل هدفه مساندة النظام، والعمل على إعادة إنعاشه بعد أن مات سريرياً.

لاجئون يعودون إلى سوريا رفضاً لحياة "الذل" في المخيم

■ شبكة الأنباء الإنسانية- «إيرين»:

مع غروب شمس كل يوم، تحتشد مجموعات من اللاجئين على الطريق الدائري الذي يحيط بمخيم الزعتري للاجئين السوريين في شمال الأردن. يسعى هؤلاء لإيجاد مكان في إحدى الحافلات الثلاث التي تتجه إلى سوريا يومياً، حيث يتم إدخال الحقائب عبر النوافذ ويكادون يلقون بالأطفال على رؤوس ركاب الحافلة. مشهد يتكرر كثيراً: صياح وصراع على الركوب وتواجد كثيف لقوات مكافحة الشغب الأردنية، المتأهبة للتدخل بالهراوات حال خروج الأمور عن دائرة السيطرة. لقد ارتفع عدد اللاجئين السوريين الذين يغادرون الأردن عائدين إلى وطنهم في الشهرين الأخيرين، ما يسبب قلقاً في أوساط وكالات المعونة. ومنذ بداية نيسان الماضي، لاحظت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة في عدد العائدين طوعاً إلى جنوب سوريا، وذلك بحسب أندرو هاربر ممثل المفوضية في الأردن. وفي هذا الصدد، قال هاربر: «بالرغم من أن العدد لا يزال محدوداً نسبياً، إذ يتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ حالة يومياً، إلا أن العدد ربما يزداد أكثر إذا ما تحسن الوضع الأمني وتوفرت المساعدات في جنوب درعا». إلى ذلك، يقول اللاجئون إن كثيراً من العائدين هم من أهالي مناطق محافظة درعا الجنوبية التي «حررها» الجيش السوري الحر، فيما قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر نيسان إن هذا العدد يشكل ٨٠ بالمائة من نسبة العائدين. ويواصل اللاجئون عودتهم رغم استعادة القوات الحكومية السورية أراض في الأسابيع الأخيرة. ووفقاً للحكومة الأردنيّة، وصل عدد اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى وطنهم بشكل طوعي إلى ٦٠،٠٠٠ شخص منذ افتتاح المخيم في صيف العام الماضي. وتشير إحصائيات الحكومة إلى أن الأردن يأوي أكثر من نصف مليون لاجئ سوري. وحول هذا الأمر، قال أنمار الحمود، المنسق العام لشؤون اللاجئين السوريين في الأردن إن «العائدين هم من كافة الفئات: أسر وأطفال، رجال ونساء». وأفاد أحد العاملين في وكالات المعونة، شريطة عدم الكشف عن هويته، بأن التركيبة الديموغرافية للعائدين قد تغيرت منذ شهر نيسان، فقد كانت معظمها من الرجال، لكنها باتت تشمل الأسر والأطفال. من ناحية أخرى، انخفض عدد السوريين الذين يعبرون الحدود السورية إلى الأردن. ففي الأسبوع الأخير من شهر أيار الماضي، عبر ٣،٥٠٠ سوري الحدود قادمين إلى الأردن، مقارنة بالأعداد السابقة التي كانت تتراوح ما بين ١،٥٠٠ إلى ٣،٠٠٠ سوري في اليوم الواحد. أسباب العودة ووفقاً لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أسباب متنوعة للعودة، بما في ذلك تحسن الأوضاع الأمنية في بعض القرى الحدودية، وحماية الممتلكات أو تفقد المزارع، والتئام الأسرة مع باقي أفرادها في سوريا، أو السفر بغرض اصطحاب أفراد الأسرة الضعاف والعودة بهم إلى الأردن. وترى المفوضية أن معظم العائدين قد عادوا إلى الأردن لاحقاً. وقالت إحدى اللاجئات من مخيم إنها عادت إلى سوريا مؤقتاً للحصول على الأدوية غير المتوفرة في المخيم. وذكرت امرأة متقدمة في السن في المخيم أيضاً أنها جاءت إلى الأردن بغرض مساعدة ابنها، الذي لم يكن ليسمح له بالعبور بمفرده، وأنها تنوي العودة إلى سوريا بعد أسبوع. وأشار هاربر إلى أن كثير من اللاجئين يعاودون السفر بين الأردن وسوريا أملاً في «مضاعفة» حجم المساعدات التي يحصلون عليها، وهو ما أكّده لاجئون في المخيم. وللحيلولة دون تكرار هذا الأمر، تأمل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في إدخال نظام بيومتري لتحديد الهوية. ويمكن أن يكون تحسن اللوجستيات أحد أسباب تلك الزيادة في أعداد العائدين أيضاً. فالحكومة الأردنية تسهل طلبات العائدين من خلال لجان تتكون من اللاجئين أنفسهم، كما أنها وفرت مزيداً من الحافلات لنقل الراغبين في العودة إلى الحدود. وتعليقاً على هذا قال الحمود: «جعل هذا الأمر أكثر سهولة». ظروف معيشية قاسية ورغم ما سبق ذكره إلا أن البعض يعودون بصفة دائمة، بعد أن اكتشفوا أن تجربة اللجوء أشق مما كانوا يتصورون: ذلك أنهم لا يمتلكون ما يكفي لدفع إيجار سكن في المدن والبلدات الأردنية، ولا يستطيعون التأقلم مع الحياة القاسية في المخيمات الصحراوية.

وتأكيداً لهذا قال أبو مالك الذي قضى ثلاثة أشهر سعى فيها لجمع بعض المال في محافظة إربد شمال الأردن: "الحياة خارج مخيم الزعتري باهظة التكلفة والحياة داخله لا تُطاق". ويأوي المخيم نحو ١٢٠،٠٠٠ شخص يعيشون في خيام وكرافانات في وسط الصحراء في ظروف- رغم أنها في تحسن- إلا أنها لا تزال صعبة للغاية. وتتكرر أعمال الشغب في المخيم بصفة شبه يومية بسبب ما يعتبرونه ظلماً في توزيع المؤن وإحباطاً عاماً إزاء عدم كافية المساعدة. وفي السياق ذاته، قالت أم ماجد ، بعد يومين من التسجيل للعودة إلى سوريا مع بناتها، وعقب قضاء ٦ أشهر في مخيم الزعتري: "هذه الأيام نضطر لشراء كل شيء: المياه والمناديل الصحية والطعام الإضافي والملابس. ويستحيل القيام بكل هذا إذ جئت من دون مال". وعلى الرغم من أن برنامج الأغذية العالمي يقدم لكل لاجئ قسيمة طعام، وتقوم وكالات المعونة بإيصال ٣،٥ مليون لتر مياه بالشاحنات إلى المخيم يومياً، إلا أن لدى الكثير من اللاجئين قناعة- خاطئة – بأن الماء غير نظيف. ويفاقم من هذه المشكلة الطقس الحار والظروف غير الصحية في بعض أجزاء المخيم. وعن تلك الأوضاع قال باسل حوراني، أحد الناشطين في المخيم: "إن الوضع بائس. في الغالب لا توجد مياه في المراحيض، ما دفع بعض الأسر لبناء مراحيض بالقرب من خيمها. وهو ما أدى إلى انتشار الحشرات والأمراض في المخيم". وعلى الرغم من قيام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوجيه نداءات لجمع مليارات الدولارات للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية في المخيم، إلا أن التمويل الإنساني للأزمة السورية ظلّ على الدوام لا يتناسب مع الاحتياجات. "الموت ولا الذُل" وقال خالد (.....)، عقب اشتباكه هو وبعض الشباب مع قوات الأمن خارج بوابات المخيم: "عندما اندلعت الثورة، هتفنا "الموت ولا الذُل، ولكن عندما جئنا إلى المخيم هنا، أدركنا أننا تركنا الموت لنحيا في ذُل". وأضاف: "نريد أن نعود ونقف إلى جانب شعبنا. نريد أن نفعل شيئا إزاء المجازر والقتل والاغتصاب بدلاً من أن نعلق في الصحراء ونشعر بالعجز". وبحسب تقديرات موسى العبداللات، وهو محامي يمثل جماعات جهادية في الأردن، المتهمة بـ"الإرهاب"، فإن آلاف السوريون قد عادوا منذ بدء الصراع للالتحاق بالجيش السوري الحر أو جبهة النصرة التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة "إرهابية"، للقتال ضد قوات بشار الأسد. وقال عبداللات في مقابلة تليفونية: "وجد هؤلاء الشباب المخيمات في الأردن عبارة عن جحيم. عندما تعلق في مخيم كهذا، وتفكر في المجازر التي ترتكب بحق أهلك، ماذا ستفعل؟" وأضاف أن الأعداد ازدادت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، وأن متوسط عدد الرجال الذين يعودون إلى سوريا للالتحاق بصفوف المقاتلين يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ شخصاً.

الوهم في سوريا يصنع الحقيقة

■ حسام ميرو

■ حسام ميرو

هل يستطيع النظام السوري وأد الثورة؟ هذا السؤال الذي يشكل هاجساً أساسياً بعد معركة القصير التي ربحها النظام بالاستناد إلى مقاتلي حزب الله، حيث شكل الحدث نقطة فاصلة في مسيرة المعركة بين النظام وقوى الثورة المسلحة، وهي نقطة فاصلة ليس بالقياس إلى الأهمية الاستراتيجية المبالغ فيها لمدينة القصير، وإنما لكونها كشفت، بشكل قاطع، وقوف حزب الله إلى جانب النظام، وهو وقوف يتجاوز بأهميته البعد العسكري إلى البعد الاستراتيجي.

لكن، هل يمكن لتفوق النظام العسكري أن يكون حاسماً في وأد الثورة؟ إذ لا يمكن اختصار الثورة ببعدها المسلح، خاصة أن تحول الثورة نحو التسلح كان بمثابة خيار فرض على الثورة، وإن كانت بعض الأصوات المعارضة قد طالبت فيه، إلا أن دعواتها لم تكن السبب المؤثر في حقيقة التسلح.

إن فكرة وأد الثورة لدى النظام تبدو أشبه بوهم يعاد صنعه يومياً من قبل النظام وحلفائه وأنصاره، فإذا كان وأد الثورة هو محاولة للتشبث بالحكم فلم يعد من الممكن واقعياً أن يحكم نظام قتل أكثر من ١٠٠ ألف من شعبه أن يستعيد العقد الذي يجمع

يعيش النظام اليوم بفعل ما يقدم له من مقومات بقاء ومساندة من قبل روسيا وإيران وحزب الله

المواطن بنظام الحكم، حتى وإن كان الحكم نفسه قد بُني واستمر على فكرة الدولة القاهرة، فما تكبده المجتمع السوري منذ انطلاق ثورته ولغاية اللحظة كفيل بأن يبرهن على انفراط العقد الذي بموجبه تمّ إخضاع المجتمع للسلطة السياسية/ الأمنية التي حكمته على مدار أربعة عقود.

يعيش النظام اليوم بفعل ما يقدم له من مقومات بقاء ومساندة من قبل روسيا وإيران وحزب الله، لكنه بقاء يخلص النظام كل يوم من إمكانية عقد أية مصالحة مع الشعب، حتى لو افترضنا جدلاً أن سيحسم المعركة عسكرياً، ويعيد إخضاع المجتمع لسلطته، فالسلطة نفسها لم تعد سلطة حكم وإدارة، بعد أن تحولت إلى سلطة قتل وإبادة.

ما الذي يدافع عنه النظام اليوم في حربه ضد الشعب؟ إذ أنه من غير المفهوم أن يستمر طرف ما في معركته ضد طرف آخر من دون أن يكون لديه مبرر سياسي مقنع لنفسه قبل الآخرين، وقد يصعب في مثل حالة النظام فهم أي مبرر سياسي داخلي لمعركته، فإذا كان النظام تعبيراً عن مصالح ومخاوف كتلة اجتماعية محددة في المجتمع السوري فإن معركة من طبيعة عسكرية، لن يكون له فيها أي انتصار، وإن كان له الحسم، بل إن الحسم نفسه سيكون هو اللحظة الفارقة التي ستضع الكتلة الاجتماعية التي يخوض الحرب باسمها أمام مواجهة تاريخية مفتوحة مع باقي الشعب، مهما تنوعت العناوين، وطنية كانت أم طائفية.

نجح النظام في حشد مكون اجتماعي بعينه خلف معركته، وكان هذا وراء قدرته على الاستمرار في هذه المعركة، ومده بمبررات ومقومات ساعدته على التماسك، لكن هذه المسألة بالذات كانت كفيلة بزيادة جرعة الوهم لديه بقدرته على الانتصار، حيث لا يمكن لنظام خسر كل مكونات المجتمع الأخرى أن يحكم باسم مكون واحد، مهما بلغت قدرته على إخضاع الآخرين، ومهما ساندته قوى خارجية.

لقد تكفلت صلابة النظام ببقائه حتى الآن، لكن هذه الصلابة منعته من تقديم أية تنازلات كان من شأنها أن تشكل طريقاً له للخروج من أزمته، كما أنه لم يفكر في إمكانية الحاجة لسيناريو آخر غير الاستمرار في المواجهة، لكن من دون حساب فاقد القدرة الذي يخسره أثناء المعركة نفسها، فهو بعد عامين ونيف من المواجهة يصبح أكثر فأكثر أسيراً لداعميه الإقليميين والدوليين، ولا يعود هو النظام الذي كان في بداية الثورة.

من جهة أخرى، فإن وهم النظام بقدرته على حسم المعركة، والعودة إلى الحكم من جديد، كسابق عهده، قابله على الضفة الأخرى وهم من قبل المعارضة السياسية والمسلحة، وهو وهم الانتصار العسكري على النظام، من دون حساب التحولات التي

لقد فرض النظام معركة مسلحة على شعبه لكن القوى السياسية المعارضة لم تعِ حدود المعركة

ستشهدها موازين القوى خلال المعركة، والكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي ستدفعها سوريا.

لقد فرض النظام معركة مسلحة على شعبه، لكن القوى السياسية المعارضة لم تعِ حدود المعركة، وكيف لها أن تنفتح على أبعاد لا وطنية، وأن تضع استراتيجيات لبقاء المعركة ضد النظام بوصفها ثورة شعبية، وليست معركة بين قوى مسلحة ونظام.

مبكراً، راهنت بعض القوى المعارضة على وهم تطبيق النموذج الليبي في سوريا، وشحذت كل إمكاناتها وعلاقاتها في هذا الاتجاه، ولم تقم بتقدير موقف لتمييز خصائص الوضع الليبي وافتراقه عن الوضع السوري، وفي هذا الرهان نما الوهم بإمكانية الانتصار العسكري على النظام، من دون أية دلائل ملموسة على وجود مساندة دولية تدعم هذا الخيار، وقد استمر وهم هذه القوى، وبذلت الجهود في سبيل تحقيقه واقعياً، وهكذا فقد انصبت معظم الجهود في غير مكانها.

لقد دفعت شرائح واسعة من الشعب السوري ثمناً باهظاً للوهم والوهم المقابل، وستستمر الفاتورة في التضخم، إذ أن الأوهام ما زالت قائمة عند النظام وعند القوى العسكرية في الثورة، وعند الفئة السياسية التي تحولت إلى دعم خيار المعركة المفتوحة مع النظام.

ليس واضحاً، فيما إذا كنا سنشهد حدوث وقائع تغيّر من أوهام النظام، أو أوهام القوى العسكرية، خاصة أن الوهم ذاته هو الذي يستدعي دعم القوى الخارجية، ويغذي المعركة على كل الجبهات، ويستدعي أبعاداً جديدة إلى الصراع، مثل البعد الطائفي، وهو ما قد يجعل من الوهم في سوريا هو الحقيقة الوحيدة التي تحرك الواقع وتصنعه.

الحدث السوري يرسم ملامح الاستراتيجيات العالمية

غازي دحمان

من دون سابق إنذار، صارت دمشق عاصمة العالم، وعلى وقع مشهد الدمار والموت الذي يرسمه حلف روسيا إيران عراق المالكي و" حزب الله" اللبناني على جسد سورية. تعولمت الأزمة وفرّت، كما يفر الطير من الحبيس المشتاق للحرية، خارج أقفاصها الجغرافية، لتعلن أن وراء زخم هذا الموت السوري تنتصب مشاريع للهيمنة والاستبداد وتغيير معادلات القوة العالمية، متلفعة بأثواب المقاومة والشرعية والسيادة والقانون الدولي!.

العالم صار سورياً، فالإقليم كله صار يتحسس سلاحه، وواقع الخطر رفع درجة الإنذار والاستنفار إلى أعلى مستوياتهما، فالأزمة تسربلت عبر الحدود وفاضت على عواصم الجوار، ونذر عدم الاستقرار وتباشير الخراب المعمم باتت تدق الأبواق، ثلاث عواصم إقليمية أعلنت استعدادها للنفير، عمان والقاهرة والرياض، وكانت الأزمة قد ضربت قلب إستانبول ولا زالت مفاعيل عاصفتها سارية حتى اللحظة.

العالم صار سورياً، فالأزمة تفرض نفسها كبند أول ورئيسي على طاولة الثمانية الكبار، بعد أن تمكنت من زعيم البيت الأبيض الذي ظل شهوراً طويلة في حالة جري «استباقي»، كي لا تمسه بلوثتها، متهرباً من أعبائها، وما قد تحمله من استحقاقات ومواجهات، لطالما فضل باراك أوباما النأي بالنفس عنها.

العالم صار سورياً فالإقليم كله صار يتحسس سلاحه وواقع الخطر رفع درجة الإنذار إلى أعلى مستوياتهما

ومع الحضور الأميركي، العلني والمباشر، على مائدة الحدث السوري، تخرج الأزمة من إطار لعبة الهواة إلى وضعية اللعبة الاحترافية، ما يحتم إعادة تحديد قواعدها واشتراطاتها، ونوعية اللاعبين، وماهية أدواتهم، وطبيعة أدوارهم ومواقعهم، ومع الحضور الأمريكي، أيضاً، يجري إعادة تعريف الحدث برمته وحدوده الاستراتيجية وأبعاده الجيواستراتيجية، ذلك أن واشنطن، وحدها، تعرف طبيعة رهانات الأطراف المنخرطة في الأزمة، وحجم الموارد المرصودة لإنجاز تلك الرهانات، والقوة المقدرة لتحقيق هذا الأمر. صحيح أن أوباما كان يعيش غربة اختيارية عن الأزمة السورية، غير أن مؤسسات الدولة الأمريكية راكمت الكثير في أدراجها حول الحدث وتفاصيله كاملة، ووضعت السيناريوهات المختلفة، ورصدت الموارد الكافية لكل احتمال، ولم يبقَ أمامها غير قيام اوباما بقص شريط إعلان البدء بتنفيذ المشروع.

اليوم سورية باتت تحت مجهر العالم، بل أن العالم كله بات يشكل تخوم سورية، وصارت الأحداث في بنش أو عفرين أو داعل جنوباً، أحداث ذات مغزى وتأثيرات وتداعيات عالمية، وصار لها سياقاً استراتيجياً يمتد من واشنطن غرباً إلى الصين شرقاً.

عملانياً، ثمة فارق مهم بين ما كان وما صار، فمنذ بداية الأزمة، تركت الساحة فارغة للحليفين الإيراني والروسي، بدون مزاحمة أو منافسه، يشكلانها على هواهما، ويسعيان من وراء ذلك إلى إعادة تشكيل الواقعين الإقليمي والدولي، بل أن أحلامهما ذهبت إلى حد ترسيم مناطق نفوذهما ومجالاتها الحيوية بما يتناسب وأوهام القوة التي بنتها كل من طهران وموسكو عن نفسيهما على ضوء انكفاء العالم الذي لم يكن بريئاً بدوره وإنما بقصد إغراق روسيا وإيران عسكريا وماليا في المستنقع السوري.

مع الحضور الأميركي على مائدة الحدث السوري تخرج الأزمة من إطار لعبة الهواة إلى وضعية اللعبة الاحترافية

ولعل الفارق بات يكمن، اليوم، في فقدان مرونة وسهولة التحرك في الوسط السوري بالنسبة لموسكو وطهران، بعد أن صار مزدحماً بقوى عديدة غيرهما، وهي قوى ذات وزن وتأثير وقدرة على الفعل، مما يؤشر على انحسار وتراجع تأثيرهما، وحصره في مناطق ومواضيع معينة في فضاء المشهد السوري.

غير أن ذلك لا يعني نهاية الحدث الدموي السوري والولوج تالياً إلى مرحلة أكثر اماناً واستقراراً للسوريين، بل المقدر أن البلاد ستكون أمام جولة حافلة من المواجهة، وخاصة وان الأطراف ستتبع نهج التدخل أو الانخراط التدرجي، وليست في وارد إتباع نهج الانخراط الحاسم، على الأقل في المراحل الأولى، فذلك دونه عقبات ورهانات عديدة ذات طبيعة لوجستية، فضلاً عن تعقيدات البيروقراطية الحكومية، وانتظار تدرجية صناعة القرارات، وحزمة القوانين اللازمة لإنجاز الحسم بالأدوات العسكرية.

لكنه، أيضاً، ومن زاوية أخرى، ينهض العالم في وجه الاستباحة الروسية الإيرانية، ليبلغهما أن طريقهما إلى العظمة والقوة من العار أن تمر عبر بوابة الدم السوري، الأمم بأخلاقها وإنجازاتها وإسهاماتها الحضارية، وهذا النهوض يجب أن يكون كاشفاً لهذا الزيف والخداع، فقد آن الأوان لتتعرى إيران من قميص الإسلام الذي ترتديه بعد أن مسحت القيم الإسلامية وشوهتها بمطامعها وجشعها ونواياها الخبيثة، كما أن لقياصرة الكرملين أن يعرفوا أن العالم ليس غافلاً عن ممارساتهم المافياوية تجاه شعوبهم أولاً وشعوب العالم، وخاصة الإسلامي منه.

بعد أكثر من عامين، على ثورتها، ترسم سورية خطوط الاستراتيجية العالمية، وتعيد قراءة الفرص والمخاطر المستقبلية، وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية، والأهم من كل ذلك، تفرض على العالم الجلوس إلى طاولة المفاوضات ومناقشة سلة ملفاته...والأمل ألآ تكون النتائج على حساب سورية.

السياسة الأميركية تجاه سوريا بين الأمس السوفييتي واليوم الروسي

حسام الميلاد*

في العام ١٩٥٦، شُكلت لجنة مشتركة، بريطانية أميركية عراقية، اجتمعت في بيروت وكانت مهمتها الإشراف على مؤامرة لقلب نظام الحكم في سوريا. وأعلن في دمشق في ١٢ اب ١٩٥٧ الكشف عن محاولة أميركية للقيام بانقلاب عسكري تم على إثرها طرد ثلاثة دبلوماسيين أميركيين. ردت واشنطن حينها بطرد السفير السوري وموظف آخر في السفارة السورية. وبما يشبه عودة عقارب السياسة الى الوراء، ذكرت تقارير إعلامية الأسبوع الماضي، أن الغرب يحضر لانقلاب عسكري في سوريا، ونسبت «التايمز» لديفيد كاميرون أقوالا صريحة في هذا الخصوص. ويبدو أن ما يجمع بين سياسة اليوم وسياسة الأمس الأميركية هو الفشل في التعاطي مع الشأن السوري بالطريقة التي تخدم المصالح الغربية، ومقارعة النفوذ الروسي في هذا البلد.

كانت سوريا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية محط اهتمام كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية، وربما كان نجاح الأول مرهوناً دائماً بإخفاق الثاني. في الحقبة الستالينية لم تكن موسكو تعير حركات التحرر الوطني أي اهتمام، وكانت فكرة معسكرين لا ثالث لهما هي الفكرة المسيطرة على القيادة في موسكو. أما بريطانيا فتابعت سياستها التقليدية القائمة على الحفاظ على التفوق العسكري والسياسي وقمع الحركات الوطنية في المستعمرات وضمان ولاء الحكومات والزعامات الإقليمية، الأمر الذي أثار دائماً السخط الجماهيري على السياسة البريطانية. أما الروس فقد استطاعوا أن يتكيفوا لاحقاً وبمرونة مع المشهد السياسي المتغير. إذ بدأت الهند وبعض دول آسيا، بما فيها مصر وسوريا، تخطط سياستها باتجاه طريق ثالث بين المعسكرين لضمان استقلالها . في البداية، حاولت موسكو مد نفوذها في الشرق الأوسط عبر تشجيع الأحزاب الشيوعية المحلية واستغلال الدين في محاولة رص الجاليات الأرثوذكسية و الأرمنية في الشرق وراء القضية الروسية. لاقت هذه السياسة مصاعب عدة، فالأحزاب الشيوعية أثارت مخاوف البرجوازيات العربية ذات الاتجاه القومي، ولوحقت من قبل أجهزة الأمن، ونظر إليها شعبياً على أنها أداة أيديولوجية شيوعية من دون أي أجندة وطنية أو قومية أو حتى إسلامية. كما استجرت هذه السياسة ردود فعل بريطانية وتدخلاً أميركياً في المنطقة.

وجدت أمريكا في إقامة الأحلاف والنقاط الدفاعية حول المنطقة المسيطر عليها من قبل الاتحاد السوفيتي، السياسة الأمثل للجم "الشيوعية الدولية". لكن سياسة التحالفات الجماعية لم تقم على فهم عميق لمزاج العالم العربي في حينه، والذي كان مشغولاً بالقضية الفلسطينية في مواجهة الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والتحرر من الاستعمار. ولم تشكل الشيوعية بالنسبة إلى العرب خطراً حقيقياً بقدر ما كان الدعم الغربي لإسرائيل هو الطامة الكبرى. وقد أدى إلحاح الولايات المتحدة على تحويل الصراع في العالم العربي الى نزاعات أيديولوجية بين الغرب الرأسمالي والشيوعية إلى أن تفقد الدبلوماسية الأميركية الكثير من مرونتها. أما الروس فقد استطاعوا أن يتورطوا في هذا الطابع الأيديولوجي في الحدود الدنيا، فأبدوا قدراً مناسباً من التسامح الأيديولوجي والانسجام مع العاطفة الجديدة المعادية للاستعمار. فاعترف الحزب الشيوعي الروسي في مؤتمره العشرين بحق الشعوب في اختيار أيديولوجياتها الخاصة، واجتهد المنظرون الروس في إعادة تقييم القومية العربية، فبعد أن وصفت بالشوفينية وبالأداة الاستعمارية، أصبحت وسيلة للتحرر. وأصبحت الجامعة العربية دليلا على نمو الوعي الوطني عند العرب. وفي الوقت الذي وجدت فيه الولايات المتحدة في سياسة الحياد التي اختارتها سوريا وبعض دول المنطقة موقفا لا أخلاقيا، اعتبرتها موسكو دعوة للصداقة. وقد بلغت المرونة الروسية في التقرب إلى الجماهير العربية إلى درجة القبول بالتعامل مع البرجوازي الوطنية ممثلة في خالد العظم، ومُنح رجل الدين السوري محمد الأشمر وسام ستالين للسلام.

لقد أدت السياسة الأميركية الى عكس ما أرادت دائما، فقد مارست الضغط على سوريا وسلحت جيرانها بحجة تهديدها للسلام الإقليمي، مما أدى إلى تقوية حكام سوريا ودفع السوريين للبحث عن الطمأنينة في المعسكر السوفييتي. فبدأت الأسلحة الروسية بالتدفق على سوريا منذ العام ١٩٥٤، وبلغت المشتريات السورية من الأسلحة الروسية ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٧، مائة مليون جنيه استرليني. وفي العام ١٩٥٥ رفع التمثيل السوفييتي في دمشق إلى درجة سفارة، وعُين ملحق عسكري سوفييتي في دمشق. وأعلنت موسكو دعمها وحمايتها لاستقلال سورية حين حشدت العراق وتركيا جيوشهما على الحدود السورية في آذار ١٩٥٥، وكان ذلك بمثابة التدخل المباشر الأول من نوعه من قبل موسكو في شؤون الشرق الأوسط. وأما في حرب السويس فقد هدد الاتحاد السوفيتي بضرب لندن بالصواريخ. ورداً على تهديد تركي رست سفينتان حربيتان سوفيتيتان في ميناء اللاذقية في العام ١٩٥٧.

جاء الرد الأميركي من خلال مبدأ «ايزنهاور» الذي أيدته دول عربية عدة منها: لبنان والأردن والعراق والعربية السعودية. أما الحكومة السورية، فقد أصدرت بياناً رفضت فيه مبدأ «أيزنهاور»، وأن يكون للمصالح الاقتصادية دور في منح أي جهة الحق في التدخل في المنطقة، ورأت أن الخطر الحقيقي يكمن في الإمبريالية والصهيونية وليس في الشيوعية. وكما هو معروف فقد هدف مبدأ «أيزنهاور» إلى سد الفراغ الذي أحدثه انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة بعد حرب السويس، وبدا من خلاله أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤوليات جديدة، بل وجدت نفسها الحامي الوحيد للمصالح الغربية في العالم العربي. وقد مَنح هذا المبدأ الرئيس الاميركي الصلاحيات باستخدام القوة المسلحة لمساعدة أي دولة تتعرض لعدوان من دولة تسيطر عليها « الشيوعية الدولية».

لكن الفزع الأمريكي من وقوع سوريا تحت السيطرة السوفييتية لم يرافقه القدرة على فعل شيء حقيقي لوقف المد السوفييتي طالما أنها لم تتدخل عسكرياً. بل أصبح تقدير الموقف وتقرير السياسة منوطان بجيران سوريا. حيث بدا للأمريكيين أنه من الأفضل وضع سوريا في حجر صحي، واحتواء النفوذ السوفييتي فيها لمنع امتداده إلى دول مجاورة. وكان اللجوء إلى التخطيط لقلب أنظمة الحكم في سوريا ما هو إلا تعبيرعن فشل مبدأ «أيزنهاور» ، وعدم قدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري المباشر.

اليوم لا تختلف السياسة الأميركية عن سياسة الأمس، إذ تستمر في التعاطي مع الملف السوري بتلك النسخة "الأيزنهورية» المعدلة، أي محاولة تطويق الأزمة السورية في الداخل السوري، ومنع امتدادها إلى دول المنطقة، وتأتي سياسة التحريض على الانقلاب تعبيراً جديداً عن فشل السياسة الأميركية في احتواء الأزمة وإدارتها بالمفهوم الأمريكي. مع فارق في السياسة الروسية التي لم تعد اليوم، في هذه المرحلة من المد القومي الروسي، تهتم بالاتصال المباشر مع الجماهير العربية وتقديم عروض المساعدات والصداقة للاعتراف بحقها في دور فعال في مشاكل الشرق الأوسط. تجد روسيا نفسها اليوم في سوريا تتحدث بلغة المصالح فقط، مع الكثير من المكتسبات التي عليها الدفاع عنها.

*كاتب فلسطيني

البشر والقرود

■ حسين جمو

في بدايات الثورة السورية، اقتصرت التغيرات التي ظهرت في العلاقات الشخصية على فرز اجتماعي هادئ بين المؤيدين للثورة والموالين للنظام، وبقيت النقاشات الحادة بين الطرفين متواصلة حتى بدء الكفاح المسلّح والذي تبلورت ضرورته لدى شريحة كبيرة من المتظاهرين بعد اقتحام ساحة العاصي في ٣١ آب ٢٠١١.

انقطعت الصلة عندما أصبحت القتل بالجملة في معاقل الثورة، ولم يعد الأمر خلافاً سياسياً بين جمهور الطرفين في الخارج، بل مسألة إباحة علنية للدم، فمن يؤيد النظام يؤيد قتل المتظاهرين السلميين ومن ثم الثوار المسلحين، وإذا كان صديق العمر لأحدهم معارضاً، فلن يكون استثناء في حال خاض المعركة إلى جانب الجيش الحر، فكانت القطيعة حادة طالما أن كل منهما مرشح ليكون قاتلاً أو مقتولاً. هكذا تهاوت سنوات من علاقات الصداقة العميقة بين غالبية السوريين من (النظام والمعارضة) مثل برجي التجارة العالمي. وشيئاً فشيئاً أزال كل طرف الآخر من قائمة الأصدقاء على الفيسبوك، وتم تفكيك المصالح المشتركة في الكثير من الأمور الحياتية، مثل اختفاء عادة الاجتماع حول مائدة طعام في مطعم أو شرب الشاي في مقهى، عدا عن الزيارات العائلية.

في المقابل، تم ملء الفراغ الاجتماعي بعلاقات جديدة، فالمعارض عمل على ترقية علاقاته السطحية مع بعض المعارضين إلى درجة الصداقة الجديدة، قوامها أن كليهما يريدان الحياة لبعضهما، وتشكّل نوع من العقد الاجتماعي الجديد والسريع مفاده أن من لا أعرفه لكنه يعارض النظام هو أقرب لي من صديق موال للنظام، وفي الطرف المقابل تنطبق المعادلة ذاتها. هذه الهندسة الذاتية لعلاقات المجتمع ليست ظاهرة سورية، بل ترافق كافة المجتمعات التي تشهد ثورات داخلية حاملها الأساسي هو المجتمعات المحلية، وتكون السلطة أيضاً تعبيراً في أحد مستوياتها الهامة عن مجتمع محلي آخر وليس عن أيديولوجيا شكلية لشيء آخر باطني.

انعكست المواقف السياسية تماماً على العلاقات الاجتماعية وأصبحت الأخيرة صورة عنها، فكما أن هناك فئة تسمى «صامتة»، كذلك هناك أناس احتفظوا بعلاقات مع الطرفين، معارض وموال، لكنه يواجه صعوبة كبيرة ومتاعب نفسية خطيرة في مجاراة كل طرف والاستماع لرواية كل منهما على حدة، وهو يجاري الطرفين بإرهاق.

الانقسام الحاد أفرز معه مجتمعين: الثورة والتشبيح، وشيئاً فشيئاً شُيّدت الجدران حول كل منهما، ومن الصعوبة في ظل هذه الصورة تخيل سوريا موحدة مستقبلاً. ويمكن الاستدلال بمثال اجتماعي حساس:

في السابق، كان لقاء الشاب السوري، المستعد للزواج، بفتاة سورية في المغترب من الأمور المعتادة والتي تسير بسرعة: التعارف، ثم اللقاء والبدء بتصور علاقة بعيدة الأمد أو إيقافها عند نقطة معينة. وغالباً كان مصدر الريبة هو في المستوى الاجتماعي والمادي أحياناً، لكن لم يسبق أن أصبحت السياسة أهم جدار أمام علاقات الزواج أو التعارف. في الأيام الحالية، المطلوب قبل كل شيء هو معرفة ما إذا كانت الفتاة شبيحة أم معارضة، والتأكد من ذلك قبل أي خطوة. والفتاة بدورها أصبحت لديها المعايير ذاتها، وهو الطبيعي، لأنه لا يستقيم أن تنشأ علاقة حب بين طرفين يوالي كل منهما طرفاً في ظل صراع حاد ودموي كالذي في سوريا، فكيف يمكن أن يتزوج شاب معارض من فتاة تتمنى كل يوم أن ينتصر بشار الأسد ويزيد من عدد قتلى المعارضين أكواماً؟.

ليست الثورة انتصارات عسكرية فقط، وحرب على الدكتاتورية، بل في جزء كبير منها هي إعادة المجتمع إنتاج علاقات متّسقة مع الواقع الجديد، اقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً. غالبية الموالين للنظام يشرّعون اللصوصية، وبالنسبة لهم فإن أحقر لص وأقذر شاب من طرفهم أفضل بمئات المرات من أشرف الثوّار.. بل إن الأمر لا يحتاج إلى نقاش.

أحد من تحدثوا في هذا الموضوع ربما بالغ عندما قال: أصبحنا في سوريا نوعين من الكائنات، البشر والقرود، وكل طرف ينظر إلى الآخر على أنه قرد ولا يصلح أن يكون شريكاً في أي شيء.. سواء في منزل واحد أو كيان سياسي واحد.

طائرات ورقية من أطفال الزعتري لتذكرة العالم بمحنتهم

أطلق نحو ٥٠٠ طفل سوري من مخيم الزعتري للاجئين بالأردن طائرات ورقية تحمل رسائلهم للعالم بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الذي صادف ٢٠ حزيران.

ورسموا شعارات على الطائرات الورقية مثل «سوريا حرة » و «بحبك يا سوريا» وطيروها في السماء. وقالت منظمة (أنقذوا الأطفال) غير الحكومية ان الهدف من هذا النشاط هو تذكرة العالم بالظروف الصعبة التي يواجهها الأطفال السوريون يومياً.

وقال محمد الأسمر، مدير الاتصال والدعم بالمنظمة: «بينما نحتفل باليوم العالمي للاجئين على مستوى العالم يبعث الأطفال السوريون اللاجئون الذين عانوا كثيراً بسبب هذا الصراع رسالة الى العالم وجميعهم يقول نحن نريد العودة إلى سوريا. لذلك هذا النشاط هو سبيل لجعلهم يشاركون ولرفع صوتهم إلى مختلف زعماء العالم ومختلف الشعوب في هذا العالم ليقولوا إنهم بحاجة لدعمهم من أجل العودة إلى منازلهم ولكي يحيوا حياة طبيعية». ويستضيف مخيم الزعتري بشمال الأردن أكثر من ١٢٠ ألف لاجئ سوري فروا من العنف في بلادهم. ويقول مسؤولو المخيم إن أكثر من نصف لاجئي المخيم أطفال معظمهم دون ١١ عاماً.